J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 27 (7): 4733 - 4748, 2002

THE STRUCTURE OF INVESTMENTS DISTRIBUTION AND DETERMINATION THE MAIN FACTORS AFFECTING ON THE AGRICULTURAL INVESTMENT IN EGYPT

Shaker, F. A. and M. M. El - Batran
Department of Agricultural Economics Faculty of Agriculture - Cairo University

هيكل توزيع الإستثمارات وتحديد أهم العوامل المؤثره على الإستثمار الزراعى فى مصر

فارس عياد شاكر و محسن محمود البطران
قسم الإقتصاد الزراعى - كلية الزراعه - جامعة القاهره

الملخص

تعتبر الإستثمارات أحد وسائل تنفيذ برامج التنمية الزراعيه فى مصر، وذلك من منطلق أن الإستثمارات تلعب دوراً هاماً وفعالاً فى تغير بنيان الإقتصاد القومى. ونظراً للتغيرات الإقتصاديه المتعاقبه التى يمر بها الإقتصاد المصرى، والإتجاه نحو تحرير القطاعات الإنتاجيه وتدعيم دور القطاع الخاص بالقدر الذى يناسب طاقاته الإستثماريه فى ظل إستراتيجيه إقتصاديه تسعى إلى توجيه كافة الجهود لتحقيق برامج التنمية على مستوى قطاعات الإقتصاد القومى المختلفة، ولكن لوحظ تباطؤ عجلة الإستثمار فى القطاع الزراعى مع وجود تناقص واضح فى الإستثمارات الموجهه للقطاع الزراعى، فضلاً عن وجود مجموعة من المشاكل والمعوقات التى تعترض سبيل الإستثمار الزراعى فى مصر، ولذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على كفاءة الإستثمارات داخل القطاع الزراعى المصرى وأهم العوامل المؤثره عليها، سواء كانت إستثمارات تتبع القطاع العام أو القطاع الخاص مع التعرف على مقومات الإستثمار الزراعى وأهم المشاكل والمعوقات التى تواجه الإستثمارات الزراعيه. وتحقيقاً للهدف البحثى، فقد تم الإعتماد على بعض أساليب التحليل الإحصائى بإستخدام أسلوب الإنحدار البسيط والمتعدد، كما تم الحصول على البيانات اللازمة من الجهات والمؤسسات الحكومية الرسمية المختلفة.

ولقد تناول البحث هيكل توزيع الإستثمارات المتعلقة بالقطاع العام والقطاع الخاص على مختلف قطاعات الإقتصاد القومى، والممثلة فى قطاعات: الزراعة، الصناعة، البترول، الكهرباء، التشييد، والخدمات، حيث أوضحت النتائج قطاع الخدمات قد إحتل المرتبه الأولى بنسبة ٦٠,٦٧%، يليه فى المرتبه الثانيه قطاع الكهرباء بواقع ١٣,٥٢%، ثم قطاعات الصناعة، الزراعة، البترول، والتشييد بواقع ١١,٣٧%، ١٠,٠٩%، ٢,٦١%، ١,٧٤% من إجمالى إستثمارات القطاع العام على الترتيب، كما تبين أن قطاع الخدمات قد إحتل المرتبه الأولى بنسبة ٤٦,٦٤%، يليه فى المرتبه الثانيه قطاع الصناعة بواقع ٢٧,١١%، ثم قطاعات الزراعة، البترول، التشييد والكهرباء بواقع ١١,٣٤%، ١١,٢٤%، ٢,٥٩%، ١,٠٦% من إجمالى إستثمارات القطاع الخاص على الترتيب. كما إحتل قطاع الخدمات المرتبه الأولى بنسبة ٥٣,٢١%، يليه فى المرتبه الثانيه قطاع الصناعة بنسبة ١٩,٧٥%، ثم قطاعات الزراعة، البترول، الكهرباء، والتشييد بنسبة ١٠,٧٦%، ٧,٢١%، ٦,٨٨%، ٢,١٩% من إجمالى الإستثمارات القوميه على الترتيب. ولذلك فإن القطاع الزراعى يأتى فى المرتبه الثالثه من حيث مساهمته فى الإستثمارات القوميه.

ولقد تناولت الدراسة تأثير بعض العوامل المؤثرة على الإستثمارات الزراعية فى مصر، حيث تبين أن الإستثمارات الزراعية تتأثر معنوياً بالتغيرات الحادثة فى كل من الدخل الزراعى، سعر الفائدة، إجمالى الإستثمارات القومية، ونسبة الصادرات الزراعية للواردات الزراعية.

ولقد أمكن للدراسة الخروج ببعض التوصيات المتعلقة بزيادة إستثمارات القطاع الزراعى، بإتباع سياسة نقدية توسعية لتشجيع الإستثمار فى المشروعات الزراعية من خلال تخفيض سعر الفائدة، كما يمكن إستخدام سياسة مالية توسعية بخفض الضرائب كوسيلة لتحفيز المستثمر وتنشيط الاقتصاد القومى خلال فترات الكساد، كما أن زيادة الإنفاق الحكومى وسيلة بديلة لتنشيط الإقتصاد القومى لزيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يعمل على زيادة انتاج السلع والخدمات اللازمه لدفع عجلة التنمية الإقتصادية.

المقدمه

تعتبر الإستثمارات أحد الوسائل الأساسية اللازمه لتنفيذ برامج التنمية الزراعيه فى مصر، حيث يتوقف نجاح سياسات التنميه الزراعيه إلى حد كبير على حجم وكفاءة توزيع الإستثمارات المتاحه بين مختلف قطاعات الإقتصاد القومى المختلفه، وذلك من منطلق أن الإستثمارات تلعب دوراً هاماً وفعالاً فى إحداث التغير البنيانى للإقتصاد القومى. ويتطلب تحقيق التنمية الإقتصادية فعالية وكفاءة برامج التنمية الزراعية عن طريق محاور التوسع الزراعى الرأسى والأفقى، حيث يتم زيادة الإنتاج فى التنمية الزراعيه الرأسيه بزيادة إنتاجية جميع عناصر الإنتاج وذلك بإستخدام أنسب الأساليب التكنولوجية.

هذا وينطوى تحقيق التنميه الزراعيه الأفقيه على زيادة الرقعه الزراعيه، ولا شك أن أن تحقيق معدلات عاليه من التنميه يعد أمراً بالغ الأهميه فى ظل منظومة التطورات والتغيرات الإقتصادية المحليه والعالميه التى يسايرها الإقتصاد المصرى فى الوقت الراهن والتى تلعب دوراً موثراً فى تهيئة المناخ الإستثمارى بصفه عامه. ولقد كان التخطيط الإقتصادى خلال السنوات السابقة يرتكز بصفة أساسية على دور القطاع العام بإعتباره حجر الزاوية فى دفع عجلة التنمية الإقتصادية وزيادة الإنتاج، إلا أنه مع التغيرات الهيكلية التى حدثت نتيجة سياسة التحرر الإقتصادى فقد برز دور القطاع الخاص فى مجال الإستثمار وزيادة الإنتاج، ومن ثم فإن أحد ركائز عملية التنمية تكمن فى تشجيع القطاع الخاص، وتوفير جميع المقومات والإمكانيات الكفيلة للقيام بدوره الفعال فى إنجاز برامج ومشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية بصفة عامة، وهذا لا يعنى إغفال مسئولية الدولة عن إدارة السياسة العامة وإنما يعنى إستخدام المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية من أجل توجيه موارد المجتمع وطاقاته إلى المسار الصحيح.

وتهدف إستراتيجية التنميه الزراعيه فى مصر إلى تشجيع الإستثمار وزياده نمو معدلاته، بإعتباره من أحد محددات تحقيق التنمية، وتتمثل الإستثمارات فى الخدمات العامة المملوكة للدولة أو القطاعات الأخرى التى تساهم فى إنتاجية القطاع الخاص والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية، وهذا يؤدى إلى زيادة الأنشطة الإستثمارية عن طريق إضافة مشروعات إنتاجية جديدة تعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية داخل البنيان الإقتصادى القومى.

مشكلة الدراسه:

نظراً للتغيرات الإقتصاديه المتعاقبه التى مر بها الإقتصاد المصرى، والإتجاه نحو تحرير القطاعات الإنتاجيه وتدعيم دور القطاع الخاص بالقدر الذى يناسب طاقاته الإستثماريه، وذلك فى ظل إستراتيجيه إقتصاديه تسعى إلى توجيه كافة الجهود لتحقيق برامج التنمية على مستوى قطاعات الإقتصاد القومى المختلفة، ولكن لوحظ تباطؤ عجلة الإستثمار فى القطاع الزراعى مع وجود تناقص واضح فى الإستثمارات الموجهه للقطاع الزراعى، فضلاً عن وجود مجموعة من المشاكل والمعوقات التى تعترض سبيل الإستثمار الزراعى فى مصر.

- هدف الدراسه:

تهدف الدراسة إلى التعرف هيكل توزيع إستثمارات القطاعات الإقتصاديه فى مصر على مستوى القطاع العام والخاص، مع التركيز على الإستثمارات الزراعية من حيث أهم العوامل المؤثره عليها، والتعرف على مقومات الإستثمار الزراعى وأهم المشاكل والمعوقات التى تواجه الإستثمارات الزراعيه.

الطريقه البحثيه ومصادر البيانات

تحقيقاً لأهداف الدراسة، فقد تم الإعتماد على الطريقة الإستقرائية فى التحليل الإقتصادى من الناحيتين الكمية والوصفية، ولذلك فقد تم الإستعانة ببعض أساليب التحليل الإحصائى، حيث تم إستخدام أسلوب الإنحدار البسيط والإنحدار المتعدد فى التحليل الإحصائى، كما تم الحصول على البيانات اللازمة لتغطية الهدف البحثى من الجهات والمؤسسات الحكومية الرسمية، كبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط، ووزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى.

ولقد تناول إطار الدراسة هيكل توزيع الإستثمارات فى مصر على القطاعات الإقتصادية المختلفة ممثلة فى قطاعات الزراعة، الصناعة، البترول، الكهرباء، التشييد، والخدمات، كما تناولت الدراسة مشاكل ومعوقات الإستثمار الزراعى فى مصر، وأهم العوامل المؤثرة على الإستثمار الزراعى فى مصر.

النتائج والمناقشة

- هيكل توزيع الإستثمارات فى مصر:

يتم توزيع الإستثمارات القوميه فى مصر على ستة قطاعات رئيسيه، ممثله فى قطاعات الزراعه، الصناعه، البترول، الكهرباء، التشييد، والخدمات. هذا ويشمل قطاع الخدمات كل من: الخدمات الإنتاجيه فى مجالات النقل والمواصلات، التجارة والمال والتأمين، والسياحة والمطاعم والفنادق، وكذلك الخدمات الإجتماعيه فى مجالات الخدمات الإجتماعية من حيث الإسكان والمرافق العامة، الخدمات الإجتماعية والشخصية، ثم الخدمات الحكوميه والتأمينات الإجتماعية، وتنقسم إستثمارات كل قطاع بدورها إلى إستثمارات قطاع عام وقطاع خاص، ويتناول الجزء التالى إلقاء الضوء على مختلف تلك الإستثمارات.

- هيكل توزيع إستثمارات قطاع الزراعة:

تساهم متوسط إستثمارات القطاع العام الزراعى خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠) بنحو ٥٢,٤% من إجمالى إستثمارات قطاع الزراعه، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ٢٠٠٠ بنحو ٣٠,٢٣%، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٨٥ بنحو ٦٩,٦٢%، كما تساهم متوسط إستثمارات القطاع الخاص الزراعى خلال نفس الفترة بنحو ٤٧,٦% من إجمالى إستثمارات قطاع الزراعه، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها قد بلغت أدناها عام ١٩٨٥ بنحو ٣٠,٣٨%، فى حين وصلت أقصاها عام ٢٠٠٠ بنحو ٦٩,٧٧%، وفقاً لبيانات جدول (٢) بالملحق.

هذا وقد بلغت مساهمة إستثمارات القطاع العام الزراعى نحو ٩,٧٩% من إجمالى إستثمارات القطاع العام القومى خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠)، حيث بلغت أدناها عام ١٩٩٥ بنحو ٦,٢١%، فى حين بلغت أقصاها عام ١٩٩٩ بنحو ١٥,٨٤%، وبالنسبة للأهميه النسبيه لإستثمارات القطاع الخاص الزراعى فقد بلغ متوسط مساهمتها فى إجمالى إستثمارات القطاع الخاص القوميه نحو ١١,٢١% خلال متوسط فترة الدراسه، حيث بلغ أدنى حد لها عام ١٩٩٢ بنحو ٦,٨٨%، فى حين بلغ أقصى حد لها عام ١٩٩٠ بنحو ١٤,٥٧%، وذلك كما هو وارد بجدول (٣) بالملحق.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (١) الواردة بجدول (١)، لتطور إستثمارات القطاع العام الزراعى فى مصر، يتضح أنها قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوى إحصائياً بلغ نحو ٠,٢١٣ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٢,١٩%، من متوسط إستثمارات القطاع العام الزراعى والبالغ نحو ١,٧٤ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

وتوضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٢) الواردة بجدول (١)، تطور إستثمارات القطاع الخاص الزراعى فى مصر، حيث تبين أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٠,٤٣٧ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٩,٦٦%، من متوسط إستثمارات القطاع الخاص الزراعى والبالغ نحو ٢,٢٣ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

وهذا يوضح تفوق إستثمارات القطاع الخاص على إستثمارات القطاع العام خلال السنوات الأخيره، ولعل ذلك راجع إلى آثار سياسة التحرر الإقتصادى فى القطاع الزراعى.

وبتقدير تطور إجمالى إستثمارات القطاع الزراعى فى مصر، فتوضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٣) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٠,٦٥٠ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٦,٣٨%، من متوسط إستثمارات القطاع الزراعى والبالغ نحو ٣,٩٧ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

جدول (١): معادلات الإتجاه الزمنى العام لتطور توزيع إستثمارات القطاع العام والخاص بالمليار جنيه علـى مستوى القطاعات الإقتصاديه المختلفه فى مصر خلال الفتره (١٩٨٥-٢٠٠٠).

المتغير التابع	رقم المعادلة	الحد الثابت b_0	معامل الإنحدار b_1	R^2 $\bar{R}^2$	F Test	متوسط المتغير التابع	معدل التغير السنوى
استثمارات الزراعه قطاع عام (مليار جنيه)	1	-0.063 (-0.40)	0.213 (9.95)	0.90 0.89	(99.00)	1.74	12.19
استثمارات الزراعه قطاع خاص (مليار جنيه)	2	-1.493 (-2.17)	0.437 (5.01)	0.77 0.75	(25.10)	2.23	19.66
اجمالى استثمارات الزراعه (مليار جنيه)	3	-1.556 (-1.87)	0.650 (6.17)	0.83 0.82	(38.07)	3.97	16.38
استثمارات الصناعه قطاع عام (مليار جنيه)	4	1.971 (4.52)	-0.001 (-0.03)	0.00 -0.07	(0.0009)	1.96	-0.06
استثمارات الصناعه قطاع خاص (مليار جنيه)	5	-3.186 (-2.62)	1.002 (6.76)	0.84 0.83	(45.70)	5.33	18.80
اجمالى استثمارات الصناعه (مليار جنيه)	6	-1.215 (-1.51)	1.001 (9.53)	0.90 0.91	(90.82)	7.29	13.73
استثمارات البترول قطاع عام (مليار جنيه)	7	0.267 (1.73)	0.022 (1.36)	0.12 0.05	(1.85)	0.45	4.80
استثمارات البترول قطاع خاص (مليار جنيه)	8	0.481 (0.48)	0.265 (2.75)	0.46 0.39	(7.56)	3.53	7.51
اجمالى استثمارات البترول (مليار جنيه)	9	-0.720 (-1.28)	0.397 (6.82)	0.77 0.75	(46.51)	2.66	14.95
استثمارات الكهرباء قطاع عام (مليار جنيه)	10	1.166 (2.66)	0.136 (3.01)	0.39 0.35	(9.06)	2.33	5.87
استثمارات الكهرباء قطاع خاص (مليار جنيه)	11	-0.236 (-0.57)	0.063 (1.81)	0.35 0.24	(3.28)	1.19	5.29
اجمالى استثمارات الكهرباء (مليار جنيه)	12	0.840 (2.23)	0.200 (5.13)	0.65 0.63	(26.32)	2.54	7.87

تابع جدول (١):

المتغير التابع	رقم المعادلة	الحد الثابت b_0	معامل الانحدار b_1	R^2 $\bar{R}^2$	F Test	متوسط المتغير التابع	معدل التغير السنوى
استثمارات التشييد قطاع عام (مليار جنيه)	13	0.011 (0.19)	0.034** (5.74)	0.70 0.68	(32.95)	0.30	11.35
استثمارات التشييد قطاع خاص (مليار جنيه)	14	-0.317* (-2.19)	0.097** (5.27)	0.77 0.75	(27.77)	0.51	19.12
اجمالى استثمارات التشييد (مليار جنيه)	15	-0.307 (-1.64)	0.131** (5.12)	0.78 0.76	(26.21)	0.81	16.22
استثمارات الخدمات قطاع عام (مليار جنيه)	16	1.056 (1.45)	1.107** (9.31)	0.88 0.87	(86.86)	10.46	10.58
استثمارات الخدمات قطاع خاص (مليار جنيه)	17	-4.886* (-2.28)	1.654** (6.54)	0.83 0.82	(42.77)	9.17	18.03
اجمالى استثمارات الخدمات (مليار جنيه)	18	-3.83 (-1.71)	2.761 (11.49)	0.95 0.94	(132.02)	19.64	14.06
اجمالى استثمارات القطاع العام (مليار جنيه)	19	4.413** (4.07)	1.510 (11.51)	0.89 0.88	(132.48)	17.25	8.76
اجمالى استثمارات القطاع الخاص (مليار جنيه)	20	-11.198* (-2.58)	3.629** (7.22)	0.86 0.85	(52.13)	19.65	18.47
اجمالى الاستثمارات القوميه (مليار جنيه)	21	-6.786 (1.84)	5.139 (12.22)	0.94 0.95	(149.33)	36.90	13.93

حيث:- الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.

- (*)، (**)، تشير إلى معنوية معاملات الإنحدار أو النموذج عند مستوى ٠,٠٥، ٠,٠١ على الترتيب.

- R^2 = معامل التحديد. - $\bar{R}^2$ = معامل التحديد المعدل. - F = قيمة (F) المحسوبه.

المصدر: جمعت وحسبت من جداول (١)، (٢)، (٣) بالملحق.

- **هيكل توزيع إستثمارات قطاع الصناعة:**

يوضح جدول (٢) بالملحق أن متوسط إستثمارات القطاع العام الصناعى تساهم بنحو ٤١,٢١%من إجمالى إستثمارات قطاع الصناعة، حيث تبين أن أهميتها النسبيه قد بلغت أدناها عام ٢٠٠٠ بنحو ٣,٨٨%، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٨٥ بنحو ٧٧,٥٢%، كما تساهم إستثمارات القطاع الخاص الصناعى بنحو ٥٨,٧٩% من إجمالى إستثمارات قطاع الصناعة، حيث تبين أن الاهميه النسبيه لها بلغت أدناها عام ١٩٨٥ بنحو ٢٢,٤٨%، فى حين وصلت أقصاها عام ٢٠٠٠ بنحو ٩٦.١٢%.

هذا ويتضح من خلال جدول (٣) بالملحق أن مساهمة إستثمارات القطاع العام الصناعى قد بلغت نحو ١٣,٨٠% من إجمالى إستثمارات القطاع العام القومى خلال متوسط فترة الدراسة، حيث بلغت أدناها عام ٢٠٠٠ بنحو ٢,٣٦%، فى حين بلغت أقصاها عام ١٩٨٨ بنحو ٢١,٤٢%، وفيما يتعلق بالأهميه النسبيه لإستثمارات القطاع الخاص الصناعى فقد بلغ متوسط مساهمتها فى إجمالى إستثمارات القطاع الخاص القوميه نحو ٢٦,٤٢% خلال متوسط فترة الدراسه، حيث بلغ أدنى حد لها عام ١٩٨٥ بنحو ١٦,٤٥%، فى حين بلغ أقصى حد لها عام ١٩٨٩ بنحو ٣٦,١٥%.

وبتقدير معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٤) الواردة بجدول (١)، لتطور استثمارات القطاع العام الصناعى فى مصر، يتضح أنها قد أخذت إتجاها عاما متناقصا غير معنوى إحصائيا بلغ نحو ٠,٠٠١ مليار جنية، وهذا يوضح أنها تكاد تكون ثابته تقريبا وتدور حول متوسطها الحسابى والبالغ نحو ١,٩٦ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

وتوضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٥) الواردة بجدول (١)، تطور إستثمارات القطاع الخاص الصناعى فى مصر، حيث تبين أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ١,٠٠٢ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٨,٨٠%، من متوسط إستثمارات القطاع الخاص الصناعى والبالغ نحو ٥,٣٣ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠). وهذا يوضح تفوق إستثمارات القطاع الخاص على إستثمارات القطاع العام خلال السنوات الأخيره، نتيجة تطبيق سياسات الخصخصة لعديد من المنشآت والشركات الصناعيه فى المقتصد المصرى.

ومن خلال تقدير تطور إجمالى إستثمارات القطاع الصناعى فى مصر، توضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٦) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ١,٠٠١ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٣,٧٣%، من متوسط إستثمارات القطاع الصناعى والبالغ نحو ٧,٢٩ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

- **هيكل توزيع إستثمارات قطاع البترول:**

يوضح جدول (٢) بالملحق أن متوسط إستثمارات القطاع العام بالبترول خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠) تساهم بنحو ١٥.٣٩% من إجمالى إستثمارات قطاع البترول، حيث بلغت أهميتها النسبيه أدناها عام ٢٠٠٠ بنحو ١,٦٨%، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٩٢ بنحو ٣٥,٤٩%، وذلك مع إستثناء الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠)، حيث لم يكن هناك إستثمارات خاصة بقطاع البترول، ومنذ بداية عام ١٩٩١ ظهر وجود الإستثمارات الخاصة، حيث ساهمت بنحو ٤٨,٦١% خلال متوسط الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠)، ولقد تبين أن الأهميه النسبيه لها بلغت أدناها عام ١٩٩٢ بنحو ٦٤,٥١%، فى حين وصلت أقصاها عام ٢٠٠٠ بنحو ٩٨,٣٢%.

ويتضح من خلال جدول (٣) بالملحق أن مساهمة إستثمارات القطاع العام بالبترول قد بلغت نحو ٢.٧٦% من إجمالى إستثمارات القطاع العام القومى خلال متوسط فترة الدراسة، حيث بلغت أدناها عام ٢٠٠٠ بنحو ٠,٢٢%، فى حين بلغت أقصاها عام ١٩٩٢ بنحو ٥,٣٠%، وفيما يتعلق بالأهميه النسبيه لإستثمارات القطاع الخاص بالبترول، فقد بلغ متوسط مساهمتها فى إجمالى إستثمارات القطاع الخاص القوميه نحو ١٥,٠٧% خلال متوسط فترة الدراسه، حيث بلغ أدنى حد لها عام ٢٠٠٠ بنحو ٦,٦٤%، فى حين بلغ أقصى حد لها عام ١٩٩١ بنحو ٢٥,٤٦%.

وللتعرف على تطور إستثمارات القطاع العام بالبترول، توضح معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (٧) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا غير معنوى إحصائيا بلغ نحو ٠,٠٢٢ مليار جنية، وهذا يوضح أنها تكاد تكون ثابته تقريبا وتدور حول متوسطها الحسابى والبالغ نحو ٠,٤٥ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

وفيما يتعلق بتطور إستثمارات القطاع الخاص بالبترول خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠)، فتوضح

معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٨) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٠,٢٦٥ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٧,٥١%، من متوسط إستثمارات القطاع الخاص بالبترول والبالغ نحو ٣,٥٣ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة. وهذا يوضح تزايد دور إستثمارات القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، نتيجة دخول شركات جديدة فى مجال البترول.

وبتقدير تطور إجمالى إستثمارات قطاع البترول فى مصر، توضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٩) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٠,٣٩٧ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٤,٩٥%، من متوسط إستثمارات قطاع البترول والبالغ نحو ٢,٦٦ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

- هيكل توزيع إستثمارات قطاع الكهرباء:

يوضح جدول (٢) بالملحق أن متوسط إستثمارات قطاع الكهرباء العام خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠) تساهم بنحو ٨٤,٦٠% من إجمالى إستثمارات قطاع الكهرباء، حيث بلغت الأهميه النسبيه لها أدناها عام ٢٠٠٠ بنحو ٥٥,٩٥%، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٩٥ بنحو ٩٨,٤١%، وذلك مع إستثناء الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، نظرا لعدم مشاركة الإستثمارات الخاصة بقطاع الكهرباء، ومع بداية عام ١٩٩٥ ظهر وجود الإستثمارات الخاصة، مره أخرى بعد عامى ١٩٨٥، ١٩٨٦، حيث ساهمت بنحو ١٥,٤٠% خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، ولقد تبين أن الأهميه النسبيه لها بلغت أدناها عام ١٩٨٥ بنحو ١.٥٩%، فى حين وصلت أقصاها عام ٢٠٠٠ بنحو ٤٤,٠٥%. هذا ويتضح من خلال جدول (٣) بالملحق أن مساهمة إستثمارات القطاع العام بالكهرباء قد بلغت نحو ١١,٥٦% من إجمالى إستثمارات القطاع العام القومى خلال متوسط فترة الدراسة، حيث بلغت تلك المساهمه أدناها عام ٢٠٠٠ بنحو ٨,١٠%، فى حين بلغت أقصاها عام ١٩٩٠ بنحو ٢٣,٦٣%، وفيما يتعلق بالأهميه النسبيه لإستثمارات القطاع الخاص بالكهرباء فقد بلغ متوسط مساهمتها فى إجمالى إستثمارات القطاع الخاص القوميه نحو ١,١٩% خلال متوسط فترة الدراسه، حيث بلغ أدنى حد لمساهمتها عام ١٩٨٦ بنحو ٠,٤٤%، فى حين بلغ أقصى حد لمساهمتها عام ٢٠٠٠ بنحو ٣,٢٤%.

وللتعرف على تطور إستثمارات القطاع العام بالكهرباء، فتوضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (١٠) الواردة بجدول (١)، أن إستثمارات القطاع العام بالكهرباء قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٠,١٣٦ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٥,٨٧%، من متوسط إستثمارات القطاع العام بالكهرباء خلال متوسط الفترة موضع الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

وفيما يتعلق بتطور إستثمارات القطاع الخاص بالكهرباء خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، فتوضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (١١) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٠,٠٦٣ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٥,٢٩%، من متوسط إستثمارات القطاع الخاص بالكهرباء والبالغ نحو ١,١٩ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة. وهذا يوضح تزايد دور إستثمارات القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص فى مجال الكهرباء.

وبتقدير تطور إجمالى إستثمارات قطاع الكهرباء فى مصر، توضح معادلة الاتجاه الزمنى العام رقم (١٢) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٠,٢٠٠ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٧,٨٧%، من متوسط إستثمارات قطاع الكهرباء والبالغ نحو ٢,٥٤ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

- هيكل توزيع إستثمارات قطاع التشييد:

يوضح جدول (٢) بالملحق أن إستثمارات قطاع التشييد العام تساهم بنحو ٤٦,٥١% من إجمالى إستثمارات قطاع التشييد، حيث بلغت الأهميه النسبيه لها أدناها عام ١٩٩٦ بنحو ١٨,١٧%، بينما وصلت أقصاها عام ١٩٩٢ بنحو ٧٤,٨٨%، كما بلغ متوسط مساهمة القطاع الخاص فى استثمارات التشييد نحو ٥٣,٤٩% خلال متوسط الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠)، ولقد تبين أن الأهميه النسبيه لها بلغت أدناها عام ١٩٩٢ بنحو ٢٥,١٢%، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٩٦ بنحو ٨١,٨٣%.

ويوضح جدول (٣) بالملحق أن مساهمة إستثمارات القطاع العام بالتشييد قد بلغت نحو ١,٧٦% من إجمالى إستثمارات القطاع العام القومى خلال متوسط فترة الدراسة، حيث بلغت أدناها عام ١٩٩٦ بنحو ٠,٦٧%، فى حين بلغت أقصاها عام ١٩٩٩ بنحو ٣,١٤%، وفيما يتعلق بالأهميه النسبيه لإستثمارات القطاع الخاص بالتشييد فقد بلغ متوسط مساهمتها فى إجمالى إستثمارات القطاع الخاص القوميه نحو ٢,٥٩% خلال

متوسط فترة الدراسه، حيث بلغ أدنى حد لها عام ١٩٩٢ بنحو ٠,٩٩%، فى حين بلغ أقصى حد لها عام ١٩٩٠ بنحو ٤,٠٥%.

وللتعرف على تطور إستثمارات القطاع العام بالتشييد، توضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (١٣) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٠,٠٣٤ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١١,٣٥%، من متوسط إستثمارات القطاع العام بالتشييد والبالغ نحو ٠,٣٠ مليار جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

وفيما يتعلق بتطور إستثمارات القطاع الخاص بالتشييد، فتوضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (١٤) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٠,٠٩٧ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٩,١٢%، من متوسط إستثمارات القطاع الخاص بالتشييد والبالغ نحو ٠,٥١ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة. وهذا يوضح تزايد دور إستثمارات القطاع الخاص.

وبتقدير تطور إجمالى إستثمارات قطاع التشييدتوضح معادلة الإتجاه العام رقم (١٥) الواردة بجدول (١) أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ ٠,١٣١ مليار جنية وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٦,٢٢%، من متوسط إستثمارات التشييد والبالغ ٠,٨١ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة.

- هيكل توزيع إستثمارات قطاع الخدمات:

يوضح جدول (٢) بالملحق أن إستثمارات قطاع الخدمات العام تساهم بنحو ٥٩,٥٥% من إجمالى إستثمارات قطاع الخدمات، حيث بلغت الأهميه النسبيه لها أدناها عام ١٩٩٩ بنحو ٣٥,٦٣%، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٨٩ بنحو ٧٠,٤٦%. كما بلغ متوسط مساهمة إستثمارات القطاع الخاص الخدمى من إجمالى إستثمارات قطاع الخدمات نحو ٤٠,٤٥% لمتوسط فترة الدراسة، حيث تبين أن الاهميه النسبيه لها بلغت أدناها عام ١٩٨٩ بنحو ٢٩,٥٤%، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٩٩ بنحو ٦٤,٣٧%.

ويوضح جدول (٣) بالملحق أن مساهمة إستثمارات القطاع العام بالخدمات قد بلغت نحو ٥٨,١٧% من إجمالى إستثمارات القطاع العام القومى خلال متوسط فترة الدراسة، حيث بلغت أدناها عام ١٩٨٨ بنحو ٤٨,٤٣%، فى حين بلغت أقصاها عام ٢٠٠٠ بنحو ٧٤,٨٧%، وفيما يتعلق بالأهميه النسبيه لإستثمارات القطاع الخاص بالخدمات فقد بلغ متوسط مساهمتها فى إجمالى إستثمارات القطاع الخاص القوميه نحو ٤٩,٨٥% خلال متوسط فترة الدراسه، حيث بلغ أدنى حد لها عام ١٩٩١ بنحو ٤١,١٠%، فى حين بلغ أقصى حد لها عام ١٩٨٥ بنحو ٦٩,٦٦%.

وللتعرف على تطور إستثمارات القطاع العام بالخدمات، توضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (١٦) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ١,١٠٧ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٠,٥٨%، من متوسط إستثمارات القطاع العام بالخدمات والبالغ نحو ١٠,٤٦ مليار جنيه خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

وفيما يتعلق بتطور إستثمارات القطاع الخاص بالخدمات، فتوضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (١٧) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ١,٦٥٤ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٩,١٧%، من متوسط إستثمارات القطاع الخاص بالخدمات والبالغ نحو ١٨,٠٣ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة. وهذا يوضح تزايد دور إستثمارات القطاع الخاص.

وبتقدير تطور إجمالى إستثمارات قطاع الخدمات فى مصر، توضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (١٨) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاها عاما متزايدا معنوى إحصائيا بلغ نحو ٢,٧٦١ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٤,٠٦%، من متوسط إستثمارات قطاع الخدمات والبالغ نحو ١٩,٦٤ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

- هيكل توزيع إجمالى الإستثمارات القومية فى مصر:

يوضح جدول (٢) بالملحق أن إجمالى إستثمارات القطاع العام تساهم بنحو ٥٥,٧٣% من إجمالى الإستثمارات القومية، حيث بلغت الأهميه النسبيه لها أدناها عام ١٩٩٩ بنحو ٣١,٢٥%. فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٨٥ بنحو ٧٣,١٣%، كما بلغ متوسط مساهمة إجمالى إستثمارات القطاع الخاص من إجمالى الإستثمارات القومية نحو ٤٤,٢٧%، حيث تبين أن الأهميه النسبيه لها بلغت أدناها عام ١٩٨٥ بنحو ٢٦,٨٧%، فى حين وصلت أقصاها عام ١٩٩٩ بنحو ٦٨,٧٥%.

وللتعرف على تطور إجمالى إستثمارات القطاع العام، فتوضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (١٩) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوى إحصائياً بلغ نحو ١,٥١٠ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٨,٧٦%، من متوسط إجمالى إستثمارات القطاع العام والبالغ نحو ١٧,٢٥ مليار جنيه، خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

وفيما يتعلق بتطور إجمالى إستثمارات القطاع الخاص، فتوضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٢٠) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوى إحصائياً بلغ نحو ٣,٦٢٩ مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٨,٤٧%، من متوسط اجمالى إستثمارات القطاع الخاص والبالغ نحو ١٩,٦٥ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة. وهذا يوضح تزايد دور إستثمارات القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام فى مصر.

ولعل ذلك قد يكون راجعاً بالدرجة الأولى إلى إستناد إستثمار القطاع الخاص على هدف تحقيق الربح بالإضافة إلى أن تأثير دور الدولة على الإستثمارات الخاصة يكون غير مباشر، حيث يقتصر على وضع السياسات وإتخاذ الإجراءات الخاصة بالسياسات النقدية والمالية، بهدف إقناع المؤسسات الإنتاجية الخاصة فى المحافظة على المستوى العام للأسعار، بينما الإستثمار العام يخضع بالكامل لسيطرة الدولة، وهذا النوع من الإستثمار يتم إستخدامه كعامل تعويضى لسد أى عجز فى إستثمارات القطاع الخاص.

وبتقدير تطور إجمالى الإستثمارات القومية فى مصر، فتوضح معادلة الإتجاه الزمنى العام رقم (٢١) الواردة بجدول (١)، أنها قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوى إحصائياً بلغ نحو ٥,١٣٩ مليارجنية، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١٣,٩٣%، من متوسط إجمالى الإستثمارات القومية والبالغ نحو ٣٦,٩٠ مليار جنية خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

وعلى ذلك يمكن القول بصفه عامة أن هيكل توزيع إستثمارات القطاع العام يوضح أن قطاع الخدمات قد إحتل المرتبه الأولى بنسبة ٦٠,٦٧%، يليه فى المرتبه الثانيه قطاع الكهرباء بواقع ١٣,٥٢%، ثم قطاعات الصناعة، الزراعة، البترول، والتشييد بواقع ١١,٣٧%، ١٠,٠٩%، ٢,٦١%، ١,٧٤% من إجمالى إستثمارات القطاع العام على الترتيب. حيث يوضح شكل (١) أن القطاع الزراعى يأتى فى المرتبه الرابعه من حيث مساهمته فى إستثمارات القطاع العام.

وفيما يتعلق بالأهميه النسبيه لتوزيع إستثمارات القطاع الخاص، فيوضح شكل (٢) أن قطاع الخدمات قد إحتل المرتبه الأولى بنسبة ٤٦,٦٤%، يليه فى المرتبه الثانيه قطاع الصناعة بواقع ٢٧,١١%، ثم قطاعات الزراعة، البترول، التشييد والكهرباء بواقع ١١,٣٤%، ١١,٢٤%، ٢,٥٩%، ١,٠٦% من إجمالى إستثمارات القطاع الخاص على الترتيب. ولذلك فإن القطاع الزراعى يأتى فى المرتبه الثالثه طبقاً لمساهمته فى إستثمارات القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالأهميه النسبيه لتوزيع إجمالى الإستثمارات القوميه بشقيها العام والخاص فى مصر، فيوضح شكل (٣) أن قطاع الخدمات قد إحتل المرتبه الأولى بنسبة ٥٣,٢١%، يليه فى المرتبه الثانيه قطاع الصناعة بنسبة ١٩,٧٥%، ثم قطاعات الزراعة، البترول، الكهرباء، والتشييد بنسبة ١٠,٧٦%، ٧,٢١%، ٦,٨٨%، ٢,١٩% من إجمالى الإستثمارات القوميه على الترتيب. ولذلك فإن القطاع الزراعى يأتى فى المرتبه الثالثه من حيث مساهمته فى الإستثمارات القوميه.

شكل (١) الأهمية النسبية لهيكل توزيع إستثمارات القطاع العام فى مصر لمتوسط الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠)

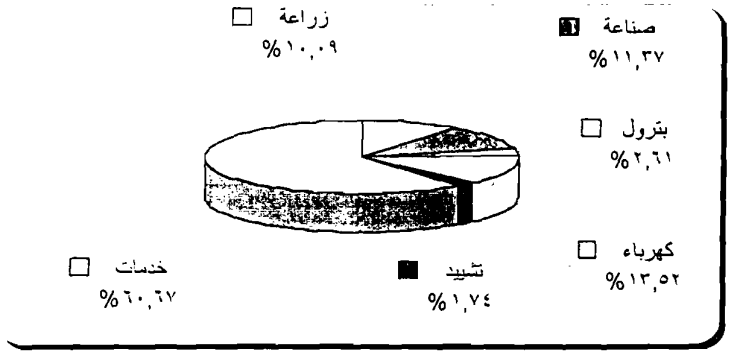

شكل (٢) الأهمية النسبية لهيكل توزيع إستثمارات القطاع الخاص فى مصر لمتوسط الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠)

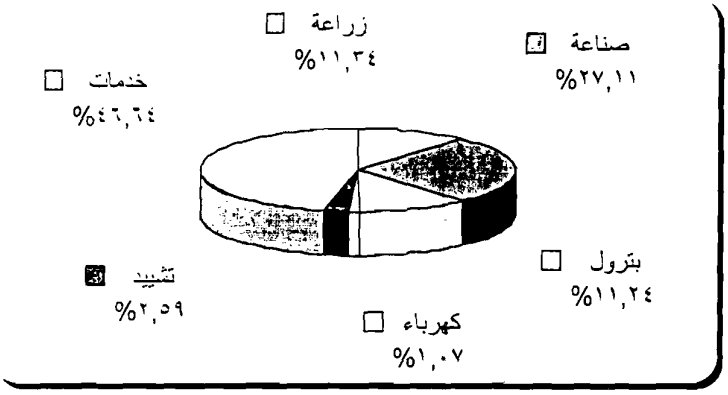

شكل (٣) الأهمية النسبية لهيكل توزيع إجمالى الإستثمارات فى مصر لمتوسط الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠)

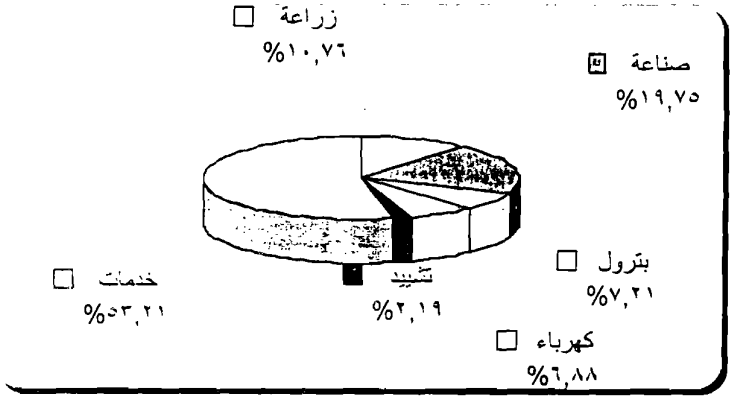

ويلاحظ فى السنوات الأخيره تشجيع إستثمارات القطاع الخاص والتوسع فى إقامة المشروعات الصغيرة لأصحاب المدخرات الصغيرة والعمل على تجميعهم فى مجمعات صناعية وزراعية تدعمها شركات خاصة، وإنشاء مناطق صناعية جديدة تغطى معظم مناطق الجمهورية وكذلك المناطق الحرة التى تعتبر إحدى وسائل جذب الإستثمارات العربية والأجنبية. وقد ترجع زيادة إستثمارات القطاع الخاص فى قطاع الصناعة إلى تميز بعض الأنشطة الصناعية بحوافز تشجيعية تمثلت فى إعفاءات ضريبية وحوافز نقدية مثل إتاحة الإئتمان ومعدلات فائدة مدعمة، والتشريعات الخاصة بتوزيع الإستثمار وأسعار الأراضى وغيرها، والحوافز التجارية مثل الحماية الجمركية العالية وتراخيص الإستيراد بالإضافة إلى بعض أنواع التشجيع الأخرى التى تختص بالتسويق وتنمية التكنولوجيا والتدريب.

ولعل زيادة إجمالى إستثمارات الزراعة والرى يمكن أن يكون راجعا لزيادة إستثمارات القطاع الخاص بمعدل يفوق إستثمارات القطاع العام والتركيز على المشروعات التى تؤدى إلى إحداث تنمية شاملة يعود أثرها على النهوض بالإنتاج الزراعى، وتنفيذ برامج التنمية الزراعية الأفقية والرأسية.

- مشاكل ومعوقات الإستثمار الزراعى فى مصر:

توجد بعض المشاكل والمعوقات التى تواجه الإستثمار الزراعىالمصرى وتحد من فعاليته فى عديد من المجالات الزراعية، ولعل إنخفاض إستثمارات القطاع العام بالنسبة للإستثمارات القومية يعتبر من أهم مشاكل الإستثمار الزراعى بالإضافة إلى مشكلة سياسات تشجيع الإستثمار فى قطاع معين على حساب قطاعات مثل تحويل الفائض من قطاع الزراعة إلى قطاعات أخرى غير زراعية.

وكذلك معوقات الإستثمار فى مشروعات التوسع الأفقى، حيث تعتبر هذه المشروعات بصفة عامة غير جاذبة فى حد ذاتها للإستثمار العربى والأجنبى نظرا لما تتطلبه تلك المشروعات من إستثمارات مرتفعة تتمثل فى إنشاء المرافق العامة وعمليات الإستصلاح نفسها بالإضافة إلى طول الفترة الزمنية للحصول على عائد. وأيضا تناقص الرقعة الزراعية بسبب الزحف العمرانى، والتى تعتبر من أهم مشاكل الإستثمار الزراعى فى مصر لأن ذلك يؤدى إلى إختلال العلاقة بين الموارد الأرضية والسكانية، وتقدر المساحة المستقطعة سنويا لتلك الأغراض بنحو ٢٠ ألف فدان، بالإضافة إلى التفتت الحيازى مما أدى إلى عدم امكانية تعميم ميكنة كافة العمليات الزراعية وسيادة الأساليب البدائية مما يحد من تقدم الزراعة المصرية، هذا بجانب إرتفاع عنصر المخاطرة فى النشاط الزراعى، كما تتأثر الإستثمارات الزراعية بمدخرات الزراع بإعتبارها المكون الأساسى للإستثمارات الزراعية التقليدية، ثم مشكلة الحصول على قروض والتى تتطلب توفير ضمانات كافية مثل رهن المشروع أو أراضى أوعقارات وهذا يعوق المستثمر المحلى.

- العوامل المؤثرة على الإستثمار الزراعى فى مصر:

يتناول الجزء التالى دراسة بعض العوامل المؤثرة على الإستثمارات الزراعية فى مصر، حيث تم توصيف نموذج قياسى يشتمل على مجموعة متغيرات يفترض أن يكون لها تأثير على الإستثمارات الزراعية الحقيقية وهى: الدخل الزراعى الحقيقى بالمليار جنيه (X1)، سعر الفائده (X2)، الصادرات الزراعية الحقيقية بالمليار جنيه (X3)، المساحة المستصلحة بالمليون فدان (X4)، إجمالى إستثمارات القطاع الخاص الحقيقية بالمليار جنيه (X5)، إجمالى الإستثمارات القومية الحقيقية بالمليار جنيه (X6)، نسبة الصادرات الزراعية للواردات الزراعية (X7)، ونسبة الصادرات القومية للواردات القومية (X8)، وفقا للبيانات الوارده بجدول (٤) بالملحق.

وللتغلب على مشكلة الإزدواج الخطى "Multicollinearity" الموجودة بين المتغيرات المستقلة تم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطى المتدرج "Step-Wise Regression" لتلافى تلك المشكلة.

ولقد أسفر التقدير القياسى عن تأثر الإستثمارات الزراعية الحقيقية بكل من الدخل الزراعى الحقيقى بالمليار جنيه (X1)، سعر الفائده (X2)، إجمالى الإستثمارات القومية الحقيقية بالمليار جنيه (X6)، نسبة الصادرات للواردات الزراعية (X7)، وذلك على النحو المبين كالتالى:

$$Yt = \underset{(3.15)}{2.153} + \underset{\substack{(2.06)\\\{0.43\}\\[0.61]}}{0.071}\ X1 - \underset{\substack{(-7.63)\\\{-0.20\}\\[-1.09]}}{0.304}\ X2 + \underset{\substack{(2.40)\\\{0.50\}\\[0.63]}}{0.068}\ X6 + \underset{\substack{(2.42)\\\{0.08\}\\[0.31]}}{5.582}\ X7$$

$R^2 = 0.993$ $\overline{R}^2 = 0.991$ $F = (415.4)^{**}$ DW= 2.12

حيث:

- الأرقام بين قوسين ( ) وأسفل معاملات الإنحدار تشير إلى قيمة (t) المحسوبة.
- الأرقام بين قوسين [ ] تشير إلى المرونات.
- الأرقام بين قوسين { } تشير معاملات الإنحدار المعيارية "Standardized Coefficients".
- (**) تشير إلى معنوية معاملات الإنحدار أو النموذج عند مستوى (٠,٠١).
- DW= قيمة ديربن - واتسون المحسوبه.

وتوضح نتائج تقدير دالة الإستثمارات الزراعية، معنوية النموذج إحصائيا عند مستوى ٠,٠١، ويوضح معامل تحديد تلك المعادلة أن نحو ٩٩,٣% من التغيرات الحادثة فى الإستثمار الزراعى الحقيقى ترجع إلى التغير فى كل من الدخل الزراعى الحقيقى، سعر الفائدة، إجمالى الإستثمارات القومية الحقيقية، ونسبة الصادرات القومية للواردات القومية، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل اخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة تلك المتغيرات بمقدار وحدة واحدة لكل منها يؤدى إلى تغير الإستثمارات الزراعية بنحو ٠,٠٧١، -٠,٣٠٤، ٠,٠٦٨، ٥,٥٨٢ مليار جنية لكل منهم على الترتيب، مع ثبات باقى العوامل الأخرى عند مستوى معين. كما بلغت مرونة الإستثمار للمتغيرات السابقة نحو ٠,٦١، -١,٠٩، ٠,٦٣، ٠,٣١ لكل منهم على الترتيب. وهذا يوضح أن زيادة الدخل الزراعى بنسبة ١% يؤدى إلى زيادة الإستثمارات الزراعية بنسبة ٠,٦١%. كما أن زيادة سعر الفائدة بنسبة ١% يؤدى إلى إنخفاض الإستثمارات الزراعية بنسبة ١,٠٩%، وكذلك فإن زيادة الإستثمارات القومية بنسبة ١% يؤدى إلى زيادة الإستثمارات الزراعية بنسبة ٠,٦٣%، وأخيرا تبين أن زيادة نسبة الصادرات للواردات القومية بنسبة ١% يؤدى إلى زيادة الإستثمارات الزراعية بنسبة ٠,٣١%.

ولذلك يتضح أن أكثر العوامل المؤثرة على زيادة الإستثمارات الزراعية وفقا لمعاملات الإنحدار المعياريه هى: إجمالى الإستثمارات القومية، الدخل الزراعى، نسبة الصادرات الزراعية للواردات الزراعية، فى حين تبين أن زيادة سعر الفائدة مسئول عن إنخفاض الإستثمارات الزراعية وهى نتيجة تتمشى مع المنطق الإقتصادى.

ويمكن القول فى ضوء تلك النتائج أن سعر الفائدة بإعتباره من أحد محددات الإستثمار، فإذا ما إرتفع سعر الفائدة فإن هذا يعمل على تراجع حركة الإستثمارات، بينما إنخفاض سعر الفائدى يؤدى إلى تنشيط عجلة الإستثمار، ولذلك يجب أن ترتفع مرونة الإستثمار بالنسبة لسعر الفائدة لأن التغير الكبير فى الإستثمار يولد تغيرا أكبر فى الدخل، وأيضا كلما كان التغير فى الدخل أكبر من التغير فى عرض النقود، فإن هذا يعكس فعالية السياسة النقدية بالدولة، ومن هذا المنطلق فإنه يجب على الدولة أن إستخدام سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة عرض النقود، وبالتالى زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات فيزداد الاستهلاك، مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على العمالة التى تؤدى إلى خلق فرص عمل جديدة. وتعمل السياسة النقدية بطريق غير مباشر من خلال التأثير فى سعر الفائدة ويعبر عنها بعرض النقود، فإنخفاض سعر الفائدة يوضح إتجاه الدولة لإتباع سياسة نقدية توسعية والعكس صحيح.

وأخيرا يمكن للدراسة الخروج ببعض التوصيات المتعلقة بضرورة العمل على زيادة حجم الإستثمارات الموجهه للقطاع الزراعى، وبما يتلائم مع مكانته فى توليد الناتج المحلى الاجمالى ومساهمته فى الصادرات القومية، والعمل على رفع كفاءة الموارد الإقتصادية الزراعية، من خلال الإهتمام ببرامج التنمية الزراعية الرأسية والأفقية مما ينعكس على زيادة الإنتاج الزراعى، هذا بجانب العمل على تخفيض العجز فى الميزان التجارى الزراعى، ورفع نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بزيادة حجم الصادرات والحد من الواردات من خلال تشجيع الإنتاج المخصص للتصدير وليس الإعتماد على الفائض من الإستهلاك المحلى، وأخيرا توصى الدراسة بإتباع سياسة نقدية توسعية لتشجيع الإستثمارات فى المشروعات الزراعية من خلال تخفيض سعر الفائدة، وكذلك يمكن إستخدام سياسة مالية توسعية من خلال خفض الضرائب وهى وسيلة لتحفيز المستثمر وتنشيط الاقتصاد القومى خلال فترات الكساد، كما أن زيادة الانفاق الحكومى وسيلة بديلة لتنشيط الإقتصاد القومى لزيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يعمل على زيادة الانتاج من السلع والخدمات اللازم لدفع عجلة التنمية الإقتصادية.

جدول (١): هيكل توزيع إستثمارات القطاع العام والخاص وإجمالى إستثمارات القطاعات الإقتصادية بالمليار جنية فى مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

السنة	قطاع الزراعه			قطاع الصناعه			قطاع البترول			قطاع الكهرباء			قطاع التشييد			قطاع الخدمات			إجمالى الإستثمارات		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
١٩٨٥	٠,٥٣	٠,٢٣	٠,٧٦	١,١٧	٠,٣٤	١,٥١	٠,٢٨	٠,٠٠	٠,٢٨	٠,٥٧	٠,٠١	٠,٥٨	٠,١٢	٠,٠٥	٠,١٧	٢,٩٤	١,٤٤	٤,٣٨	٥,٦٢	٢,٠٧	٧,٦٩
١٩٨٦	٠,٥٣	٠,٣٧	٠,٩٠	١,١٩	٠,٤٤	١,٦٣	٠,٢٥	٠,٠٠	٠,٢٥	٠,٥٨	٠,٠١	٠,٥٩	٠,١٤	٠,٠٧	٠,٢١	٣,١٣	١,٦٩	٤,٨٢	٥,٨٢	٢,٥٧	٨,٣٩
١٩٨٧	٠,٧٠	٠,٤٢	١,١٢	١,٤٩	٠,٩٥	٢,٤٤	٠,١٨	٠,٠٠	٠,١٨	٠,٨٨	٠,٠٠	٠,٨٨	٠,١٢	٠,١٠	٠,٢٢	٤,٠١	١,٩٧	٥,٩٨	٧,٣٨	٣,٤٤	١٠,٨٢
١٩٨٨	٠,٨٤	٠,٥٠	١,٣٤	١,٨٢	١,٣٠	٣,١٢	٠,١٤	٠,٠٠	٠,١٤	١,٤٢	٠,٠٠	١,٤٢	٠,١٦	٠,١٥	٠,٣١	٤,١١	٢,٢٩	٦,٤٠	٨,٤٨	٤,٢٤	١٢,٧٢
١٩٨٩	٠,٩٥	٠,٧٤	١,٦٩	٢,٢٣	١,٨٦	٤,٠٩	٠,١٤	٠,٠٠	٠,١٤	٢,٠٧	٠,٠٠	٢,٠٧	٠,١٧	٠,١٨	٠,٣٥	٥,٦٢	٢,٣٦	٧,٩٨	١١,١٩	٥,١٣	١٦,٣٢
١٩٩٠	١,٠٩	١,٠٥	٢,١٤	٢,٧٤	٢,٥٠	٤,٧٤	٠,٣٠	٠,٠٠	٠,٣٠	٣,٤٣	٠,٠٠	٣,٤٣	٠,٢٢	٠,٢٩	٠,٥١	٧,٢٥	٣,٣٦	١٠,٦١	١٤,٠٣	٧,٢١	٢١,٧٤
١٩٩١	١,٠٩	٠,٩٠	١,٩٩	٢,٨٠	٢,٧٥	٥,٥٥	٠,٣٦	٢,٩٧	٣,٣٣	١,٦٦	٠,٠٠	١,٦٦	٠,٢٠	٠,٢٥	٠,٤٥	٧,٣٣	٤,٨٠	١٢,١٣	١٣,٤٤	١١,٦٧	٢٥,١١
١٩٩٢	١,٥٧	٠,٧٣	٢,٤١	٣,٧٤	٢,٣٠	٥,٢٣	٠,١٠	٢,٠٠	٣,١٠	٤,٠٢	٠,٠٠	٤,٠٢	٠,٣١	٠,١٠	٠,٤١	١١,٦١	٤,٩٩	١٦,٦٠	٢١,١٠	١٠,٥٤	٣١,٦٤
١٩٩٣	١,٨٦	٠,٨٥	٢,٧١	٣,٠٩	٢,١٦	٥,٢٥	٠,٧٢	٢,٢٣	٢,٩٥	٣,١٩	٠,٠٠	٣,١٩	٠,٣١	٠,٢٣	٠,٥٤	١٣,٠٧	٥,٧٥	١٨,٨٢	٢٢,٢٤	١١,٢٢	٣٣,٤٦
١٩٩٤	١,٨٨	١,٥٢	٣,٤٠	٤,٦١	٢,٦٣	٧,٢٤	٠,٦٣	٢,٥٢	٣,١٥	٣,١٢	٠,٠٠	٣,١٢	٠,٣٤	٠,٢٩	٠,٦٣	١٤,٦٨	٧,٢٠	٢١,٨٨	٢٣,٢٨	١٦,١٤	٣٩,٤٢
١٩٩٥	٢,٤١	١,٣٣	٣,٧٤	٥,٥٥	٢,٧٥	٨,٣٠	٠,٥٩	٣,٤٨	٤,٠٧	٢,٩١	٠,١٢	٣,٠٣	٠,٢٥	٠,٥٢	٠,٧٧	١٣,٥٨	٨,٦١	٢٢,١٩	٢١,٤١	٢٠,٧٠	٤٢,١١
١٩٩٦	٢,٦٠	٢,٢٦	٤,٨٦	٧,١٠	١,٧٩	٨,٨٩	٠,٦٢	٣,٨٥	٤,٤٧	٢,٩١	٠,١٦	٣,٠٧	٠,١٦	٠,٧٣	٠,٨٩	١٦,٦٢	١١,٣٩	٢٨,٠١	٢٤,٣٥	٢٥,٨٣	٥٠,١٨
١٩٩٧	٤,٠٢	٢,٨٢	٦,٨٤	١٠,٣٦	١,٦٢	١١,٩٨	٠,٩٨	٥,٥٠	٦,٤٨	٢,٦٥	٠,٤٨	٣,١٣	٠,٤٤	٠,٩٢	١,٣٦	١٣,٦٠	١٨,٦٣	٣٢,٢٣	٢٢,١٠	٣٩,٩١	٦٢,٠١
١٩٩٨	٤,٩٠	٣,٣٢	٨,٢٢	١٢,٠٠	١,٦٥	١٣,٦٥	٠,٤٩	٥,٣١	٥,٨٠	٢,٧٦	٠,٢٥	٣,٠١	٠,٤٥	١,٠٠	١,٤٥	١٤,١٩	٢٢,٢٧	٣٦,٤٦	٢٢,٨٦	٤٥,٧٣	٦٨,٥٩
١٩٩٩	٦,٧٨	٣,٦٢	٩,٩٠	١٣,٥٠	١,٧٢	١٥,٢٢	٠,٣٨	٣,٦٠	٣,٩٨	٢,٦٧	٠,٥٠	٣,١٧	٠,٧٣	١,٥٦	٢,٢٨	١٣,٨٢	٢٤,٨٢	٣٨,٥٦	٢٢,٨٥	٥٠,٢٦	٧٣,١١
٢٠٠٠	٨,٠٩	٣,٥١	١١,٦٠	١٧,٠٩	٦٩.	١٧,٧٨	٠,٠٧	٣,٨٤	٣,٩١	٢,٣٧	١,٨٧	٤,٢٤	٠,٧٣	١,٦٩	٢,٤٢	٢١,٩٥	٢٥,١٩	٤٧,١٤	٢٩,٣١	٥٧,٧٦	٨٧,٠٧
متوسط	٢,٣٣	١,٧٤	٤,٩٧	٥,٣٣	١,٩٦	٧,٢٩	٠,٥٩	٣,٥٣	٤,١٢	٢,٧١	٠,٥٦	٣,٢٧	٠,٣٠	٠,٥١	٠,٨١	١٠,٤٦	٩,١٧	١٩,٦٣	١٧,٢٥	١٩,٦٥	٣٦,٩٠

المصدر: وزارة التخطيط "خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية" اعداد متفرقة.

جدول (٢): الأهمية النسبية لهيكل توزيع إستثمارات القطاع العام والخاص بالنسبة لإجمالى إستثمارات كل قطاع فى مصر خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠).

السنة	قطاع الزراعه			قطاع الصناعه			قطاع البترول			قطاع الكهرباء			قطاع التشييد			قطاع الخدمات			اجمالى الإستثمارات		
	علم	خاص	جملة	علم	خاص	جملة	علم	خاص	جملة	علم	خاص	جملة	علم	خاص	جملة	علم	خاص	جملة	علم	خاص	جملة
١٩٨٥	٦٩,٦٢	٣٠,٣٨	١٠٠	٧٧,٥٢	٢٢,٤٨	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٩٨,٤١	١,٥٩	١٠٠	٧٣,٢٨	٢٦,٧٢	١٠٠	٦٧,١٤	٣٢,٨٦	١٠٠	٧٢,١٣	٢٦,٨٧	١٠٠
١٩٨٦	٥٨,٩٤	٤١,٠٦	١٠٠	٧٣,٠٧	٢٦,٩٣	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٩٨,٠٧	١,٩٣	١٠٠	٦٧,٥٥	٣٢,٤٥	١٠٠	٦٤,٩٧	٣٥,٠٣	١٠٠	٦٩,٣٤	٣٠,٦٦	١٠٠
١٩٨٧	٦٢,٥٧	٣٧,٤٣	١٠٠	٦١,١٢	٣٨,٨٨	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٥٤,٤٦	٤٥,٥٤	١٠٠	٦٦,٩٨	٣٣,٠٢	١٠٠	٦٨,١٧	٣١,٨٣	١٠٠
١٩٨٨	٦٢,٤٤	٣٧,٥٦	١٠٠	٥٨,٢٨	٤١,٧٢	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٥١,٧٣	٤٨,٢٧	١٠٠	٦٤,٢٢	٣٥,٧٨	١٠٠	٦٦,٦٨	٣٣,٣٢	١٠٠
١٩٨٩	٥٦,٢٤	٤٣,٧٦	١٠٠	٥٤,٦٢	٤٥,٣٨	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٥١,١٨	٤٨,٨٢	١٠٠	٧٠,٤٦	٢٩,٥٤	١٠٠	٦٨,٥٥	٣١,٤٥	١٠٠
١٩٩٠	٥١,٠٠	٤٩,٠٠	١٠٠	٤٧,٢٤	٥٢,٧٦	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٥٦,٧٠	٤٣,٣٠	١٠٠	٦٨,٣١	٣١,٦٩	١٠٠	٦٦,٨٥	٣٣,١٥	١٠٠
١٩٩١	٥٤,٧٧	٤٥,٢٣	١٠٠	٤٨,٤٨	٥١,٥٢	١٠٠	١٠,٨٩	٨٩,١١	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٤٤,٠١	٥٥,٩٩	١٠٠	٦٠,٤٦	٣٩,٥٤	١٠٠	٥٣,٥٣	٤٦,٤٧	١٠٠
١٩٩٢	٦٨,٤٢	٣١,٥٨	١٠٠	٤٧,٧٨	٥٢,٢٢	١٠٠	٣٥,٤٩	٦٤,٥١	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٧٤,٨٨	٢٥,١٢	١٠٠	٦٩,٩٥	٣٠,٠٥	١٠٠	٦٦,٦٩	٣٣,٣١	١٠٠
١٩٩٣	٦٨,٥٨	٣١,٤٢	١٠٠	٥٨,٨٦	٤١,١٤	١٠٠	٢٤,٣٥	٧٥,٦٥	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٥٧,٥٦	٤٢,٤٤	١٠٠	٦٩,٤٤	٣٠,٥٦	١٠٠	٦٦,٤٧	٣٣,٥٣	١٠٠
١٩٩٤	٥٥,٣٤	٤٤,٦٦	١٠٠	٣٦,٣١	٦٣,٦٩	١٠٠	٢٠,١٢	٧٩,٨٨	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٥٣,٥٠	٤٦,٥٠	١٠٠	٦٧,١٠	٣٢,٩٠	١٠٠	٥٩,٠٦	٤٠,٩٤	١٠٠
١٩٩٥	٢٥,٥٤	٦٤,٤٦	١٠٠	٣٣,١٠	٦٦,٩٠	١٠٠	١٤,٥٣	٨٥,٤٧	١٠٠	٣,٩٦	٩٦,٠٤	١٠٠	٣٢,٠٧	٦٧,٩٣	١٠٠	٦١,٢٠	٣٨,٨٠	١٠٠	٥١,٨٤	٥٠,١٦	١٠٠
١٩٩٦	٤٦,٤٦	٥٣,٥٤	١٠٠	٢٠,١٣	٧٩,٨٧	١٠٠	١٣,٨٠	٨٦,٢٠	١٠٠	٥,٠٧	٩٤,٩٣	١٠٠	١٨,١٧	٨١,٨٣	١٠٠	٤٠,٦٧	٥٩,٣٣	١٠٠	٤٨,٥٢	٥١,٤٨	١٠٠
١٩٩٧	٤١,٢٠	٥٨,٨٠	١٠٠	١٣,٥٠	٨٦,٥٠	١٠٠	١٥,١٨	٨٤,٨٢	١٠٠	١٥,٣٥	٨٤,٦٥	١٠٠	٣٢,٢٢	٦٧,٧٨	١٠٠	٤٢,٢٠	٥٧,٨٠	١٠٠	٣٥,٦٥	٦٤,٣٥	١٠٠
١٩٩٨	٤٠,٤٠	٥٩,٦٠	١٠٠	١٢,٠٩	٨٧,٩١	١٠٠	٨,٤٦	٩١,٥٤	١٠٠	٨,٢٤	٩١,٧٦	١٠٠	٣٠,٩٣	٦٩,٠٧	١٠٠	٦١,٠٨	٣٨,٩٢	١٠٠	٣٣,٣٣	٦٦,٦٧	١٠٠
١٩٩٩	٣٦,٥٧	٦٣,٤٣	١٠٠	١١,٣٢	٨٨,٦٨	١٠٠	٩,٤٦	٩٠,٥٤	١٠٠	١٥,٧٥	٨٤,٢٥	١٠٠	٣١,٥١	٦٨,٤٩	١٠٠	٣٥,٦٣	٦٤,٣٧	١٠٠	٣١,٢٥	٦٨,٧٥	١٠٠
٢٠٠٠	٣٠,٢٣	٦٩,٧٧	١٠٠	٣,٨٨	٩٦,١٢	١٠٠	١,٦٨	٩٨,٣٢	١٠٠	٤٤,٠٥	٥٥,٩٥	١٠٠	٣٠,١٤	٦٩,٨٦	١٠٠	٤٦,٥٦	٥٣,٤٤	١٠٠	٣٣,٦٦	٦٦,٣٤	١٠٠
متوسط	٥٢,٤٠	٤٧,٦٠	١٠٠	٤١,٢١	٥٨,٧٩	١٠٠	١٥,٣٩	٨٤,٦١	١٠٠	١٥,٤٠	٨٤,٦٠	١٠٠	٤٦,٥١	٥٣,٤٩	١٠٠	٤٠,٤٥	٥٩,٥٥	١٠٠	٤٤,٢٧	٥٥,٧٣	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من جدول (١) بالملحق.

جدول (٣): الأهمية النسبية لهيكل توزيع إستثمارات القطاع العام والخاص بالنسبة لإجمالى إستثمارات القطاع العام والخاص القومية فى مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠).

السنة	قطاع الزراعه			قطاع الصناعه			قطاع البترول			قطاع الكهرباء			قطاع التشييد			قطاع الخدمات			اجمالى الاستثمارات		
	علم	خاص	جملة	علم	خاص	جملة	علم	خاص	جملة	علم	خاص	جملة	علم	خاص	جملة	علم	خاص	جملة	علم	خاص	جملة
١٩٨٥	٩,٤٩	١١,٢٦	٩,٩٦	٢٠,٨٥	١٦,٤٥	١٩,٦٦	٤,٩٦	-	٤,٩٦	١٠,٢١	٠,٤٥	٧,٥٩	٢,٢٠	٢,١٨	٢,١٩	٥٢,٣٠	١٦,٦٦	٥٦,٩٧	٢٣,١٣	٢٦,٨٧	١٠٠
١٩٨٦	٩,١٣	١٤,٣٨	١٠,٧٤	٢٠,٣٨	١٦,٩٨	١٩,٣٤	٤,٣٣	-	٤,٣٣	٩,٤٧	٠,٤٤	٧,٠٥	٢,٢٣	٢,٥٣	٢,٣٩	٥٣,٨٦	٦٥,٧٧	٥٧,٤٨	٢٩,٣٤	٣٠,٦٦	١٠٠
١٩٨٧	٩,٥٢	١٢,١٩	١٠,٣٧	٢٠,٢٤	٢٧,٥٨	٢٢,٥٨	٢,٤٥	-	٢,٤٥	١١,٨٨	١,١٧	٨,١٠	١,٦٢	٢,٩٠	٢,٠٣	٥٤,٢٩	٥٧,٣٣	٥٥,٢٦	٦٨,١٧	٣١,٨٣	١٠٠
١٩٨٨	٩,٨٨	١١,٩٠	١٠,٥٥	٢١,٤٢	٣٠,٦٨	٢٤,٥١	١,٦٩	-	١,٦٩	١٦,٧٥	١,١٢	١١,١٧	١,٨٣	٣,٤٢	٢,٣٦	٤٨,٤٣	٥٤,٠٠	٥٠,٢٨	٦٦,٦٨	٣٣,٣٣	١٠٠
١٩٨٩	٨,٥٠	١٤,٤٢	١٠,٣٦	١٩,٩٦	٢٦,١٥	٢٥,٠٥	١,٢٥	-	١,٢٥	١٨,٥٢	٠,٨٦	١٢,٦٩	١,٥٤	٣,٥١	٢,١٦	٥٠,٢٤	٥٤,٩٣	٤٥,٩٣	٦٨,٥٥	٣١,٤٥	١٠٠
١٩٩٠	٨,٥٢	١٤,٠٥٧	٩,٨٦	١٥,٤٠	٢٤,٦٩	٢١,٧٩	٢,٠٣	-	٢,٠٣	٢٣,٦٣	١,٣٦	١٥,٨٠	١,٥٣	٤,٠٥	٢,٣٧	٤٩,٨٩	٤٤,٦٢	٤٦,٦٨	٦٦,٨٥	٣٣,١٥	١٠٠
١٩٩١	٨,١٢	٧,٧٢	٧,٤٣	٢٠,٨٦	٢٣,٥٧	٢٢,١٢	٢,٧٠	٢٥,٤٦	١٣,٢٧	١٢,٣٢	٠	٦,٦٠	١,٤٦	٢,١٤	١,٧٨	٤١,١٠	٥٤,٥٤	٤٨,٣٠	٤٦,٤٧	٥٣,٥٣	١٠٠
١٩٩٢	٧,٤٤	٦,٨٨	٧,٢٦	١١,٨٣	٢٥,٨٨	١٦,٥١	٥,٢٠	١٨,٩٤	٩,٧٨	١٩,٠٤	٠	١٢,٧٠	١,٤٧	٩٩٠	١,٣١	٤٧,٣٢	٥٥,٠٢	٤٧,٤٥	٦٦,٦٩	٣٣,٣١	١٠٠
١٩٩٣	٨,٣٧	٧,٦٠	٨,١٢	١٣,٨٩	١٩,٢٥	١٥,٦٩	٣,٢٢	١٩,٨٤	٨,٧٩	١٤,٣٤	٠	٩,٥٣	١,٤٠	٢,٠٥	١,٦٢	٥١,٢٦	٥٨,٧٧	٥٦,٢٥	٦٦,٤٧	٣٣,٥٣	١٠٠
١٩٩٤	٨,٠٨	٩,٤١	٨,٦٢	١١,٢٩	٢٨,٥٧	١٨,٣٦	٢,٧٢	١٥,٦٠	٨,٠٠	١٣,٣٩	٠	٧,٩١	١,٤٤	١,٨١	١,٥٩	٤٤,٦٢	٦٣,٠٨	٥٥,٥٢	٥٩,٠٦	٤٠,٩٤	١٠٠
١٩٩٥	٦,٢١	١١,٦٥	٨,٨٩	١٢,٨٤	٢٦,٨٣	١٩,٧١	٢,٧٧	١٦,٨٣	٩,٦٨	١٣,٥٨	٠,٥٨	٧,١٩	١,١٥	٢,٥٢	١,٨٢	٤١,٦٠	٦٣,٤٥	٥٢,٧١	٥٠,٨٤	٤٩,١٦	١٠٠
١٩٩٦	٩,٧٧	١٠,٠٧	٩,٦٨	٧,٣٥	٢٧,٤٩	١٧,٧٣	٢,٥٣	١٤,٩٠	٨,٩٠	١١,٩٣	٠,٦٠	٦,١٠	٢,٨٤	٢,٢٩	١,٧٩	٤١,١١	٦٨,٢٥	٤٤,٥٢	٥٥,٨٢	٥١,٤٨	١٠٠
١٩٩٧	١٢,٧٤	١٠,٠٧	١١,٠٣	٧,٣٢	٢٥,٩٧	١٩,٣٢	٤,٤٥	١٣,٧٨	١٠,٤٥	١١,٩٨	١,٢٠	٥,٠٤	١,٩٧	٢,١٨	١,٩٦	٦١,٠٤	٤٦,٦٨	٥١,٩٨	٤٥,٦٥	٦٤,٣٥	١٠٠
١٩٩٨	١٤,٥٤	١٠,٧٢	١١,٩٩	٧,٢٢	٢٦,٢٤	١٩,٩٠	٢,١٥	١١,٦٢	٨,٤٦	١٢,٠٧	٠,٥٤	٤,٣٩	١,٩٦	٢,١٨	١,٩٦	٦٢,٠٧	٤٨,٦٩	٥٣,١٥	٣٣,٣٣	٦٦,٦٧	١٠٠
١٩٩٩	١٥,٨٤	١٢,٤٩	١٣,٥٣	٧,٥٤	٢٦,٨٦	٢٠,٨٢	١,٦٥	٧,١٦	٥,٤٤	١١,٧٠	٠,٩٩	٤,٢٤	٢,١٤	٣,١١	٣,١٢	٦٠,١٣	٤٩,٣٩	٥٢,٧٥	٣١,٢٥	٦٨,٧٥	١٠٠
٢٠٠٠	١١,٩٧	١٤,٠١	١٣,٣٢	٢,٣٦	٢٩,٥٨	٢٠,٤٢	٢٢.	٦,٦٤	٤,٤٨	٨,١٠	٣,٢٤	٤,٨٧	٢,٩٢	٢,٧٧	٢,٤٨	٧٤,٨٧	٤٣,٦١	٥٤,١٣	٣٣,٦٦	٦٦,٣٤	١٠٠
متوسط	٩,٧٩	١١,٢١	١٠,١٤	١٣,٨٠	٢٦,٤٢	٢٠,٢٢	٢,٧٦	١٥,٠٧	٨,٧٢	١١,٥٦	١,١٩	٥,٣٢	١,٧٦	٢,٥٩	٢,١٠	٥٨,١٧	٤٩,٨٥	٥٣,١٧	٥٥,٧٣	٤٤,٢٧	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (١) بالملحق.

جدول (٤) بعض المتغيرات المؤثرة على الإستثمارات الزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٠)

السنة	الدخل الزراعى مليار جنيه	سعر الفائدة %	صادرات زراعية مليار جنيه	المساحة المستصلحة مليون فدان	إجمالى إستثمارات القطاع الخاص مليار جنيه	إجمالى الإستثمارات القومية مليار جنيه	نسبة الصادرات للواردات الزراعية	نسبة الصادرات للواردات القومية
	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8
١٩٨٥	٨,١٦	١٢,١٠	٠,٤٤	٠,٠٣	٢,٠٧	٧,٦٩	٠,٢٢	٠,٣٧
١٩٨٦	١٠,٠٠	١٢,١٠	٠,٤٣	٠,٠٢	٢,٥٧	٨,٣٩	٠,١٦	٠,٢٦
١٩٨٧	١٤,٥١	١٢,٠٠	٠,٦١	٠,١٥	٣.٤٤	١٠,٨٢	٠,١٧	٠,٢٧
١٩٨٨	١٦,٥٠	١٢,٤٠	٠,٦٥	٠,١٦	٤,٢٤	١٢,٧٢	٠,١٣	٠,٢٥
١٩٨٩	٢٠,٤٠	١٣,٥٠	١,١٢	٠,١٦	٥,١٣	١٦,٣٢	٠,٢٤	٠,٣٥
١٩٩٠	٢٤,٠٦	١٤,٦٠	١,٢٨	٠,١٩	٧,٢١	٢١,٧٤	٠,١٧	٠,٢٨
١٩٩١	٢٥,٧٣	١٥,٨٠	١,١١	٠,١٩	١١,٦٧	٢٥,١١	٠,٢٤	٠,٤٧
١٩٩٢	٢٧,٣٤	١٧,٢٠	١,٣٢	٠,٢٠	١٠,٥٤	٣١,٦٤	٠,٢٤	٠,٣٨
١٩٩٣	٢٩,٦٢	١٨,٠٠	١,٣٣	٠,١٨	١١,٢٢	٣٣,٤٦	٠,٢٨	٠,٣٩
١٩٩٤	٣٣,٧٠	١٧,٩٠	١,٥٣	٠,٠٩	١٦,١٤	٣٩,٤٢	٠,٢٣	٠,٣٧
١٩٩٥	٣٨,٥٦	١٧,٠٠	١,٥٨	٠,١٤	٢٠,٧٠	٤٢,١١	٠,٢٠	٠,٣٠
١٩٩٦	٤٥,٩٥	١٥,١٠	١,٥٦	٠,٠٣	٢٥,٨٣	٥٠,١٨	٠,١٧	٠,٢٨
١٩٩٧	٥٢,٤٧	١٣,٢٠	١,٢٩	٠,١١	٣٩,٩١	٦٢,٠١	٠,٢٢	٠,٣٠
١٩٩٨	٦٠,١٨	١٣,٢٠	١,٣٩	٠,١٥	٤٥,٧٣	٦٨,٥٩	٠,٢٦	٠,١٩
١٩٩٩	٦٧,٤٤	١٢,٨٠	١,٥٥	٠,١٨	٥٠,٢٦	٧٣,١١	٠,٢٨	٠,١٢
٢٠٠٠	٧٣,١٦	١٢,٠٠	١,٥٧	٠,١٩	٥٧,٧٦	٨٧,٠٧	٠,٢٨	٠,٠٧

المصدر:

- البنك الأهلى المصرى "النشرة الإقتصادية" أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "الكتاب الإحصائى السنوى" أعداد متفرقة.
- وزارة التخطيط "خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية" أعداد متفرقة.

المراجع

(١) البنك الأهلى المصرى "النشرة الإقتصادية" أعداد متفرقة.

(٢) البنك المركزى المصرى "المجلة الإقتصادية" أعداد متفرقة.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "الكتاب الإحصائى السنوى" أعداد متفرقة.

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة التجارة الخارجية" أعداد متفرقة.

(٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة تقديرات الدخل من القطاع الزراعى" أعداد متفرقة.

(٦) سهير محمد مصطفى القاضى "دراسة تحليلية للإستثمار الزراعى فى مصر" رسالة دكتوراه، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٩٣.

(٧) سوزان مصطفى أحمد عبد الحميد "دراسة إقتصادية لمناخ الإستثمار الزراعى فى مصر" رسالة دكتوراه، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٩٤.

(٨) وزارة التخطيط "خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية" أعداد متفرقة.

(٩) معهد التخطيط القومى "التوقعات المستقبلية لإمكانيات الإستصلاح والإستزراع بجنوب الوادى" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (١١٩)، نوفمبر، ١٩٩٨.

(١٠) وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى "نشرة الإقتصاد الزراعى" أعداد متفرقة.

(11) Diulio, Eugen "Macroeconomic Theory" McGraw-Hill Book Company Inc., Schaum's Outline Series, New York, USA, 1974.

(12) Dornbush, Rudiger and Stanley Fischer "Macroeconomics" McGraw-Hill Book Company Inc., 3rd Ed., New York, USA, 1984.

(13) Edgmand, Michael "Macro Economics: Theory and Policy" 2nd ed, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, USA, 1983.
(14) Farrar, D. and Glauber R. "Multicollinearity in Regression Analysis" Rev. Econ. Stat., Vol. 49, Feb., 1967; 92-107.
(15) Feldstein, M. "Multicollinearity and the Mean Square Error of Alternative Estimators" Econometrica, Vol. 41, 1973; 337-346.
(16) Gujarati, Damodar "Basic Econometrics" 3rd ed., McGraw-Hill Book Company, Inc., New York, USA, 1995.

THE STRUCTURE OF INVESTMENTS DISTRIBUTION AND DETERMINATION THE MAIN FACTORS AFFECTING ON THE AGRICULTURAL INVESTMENT IN EGYPT

Shaker, F. A. and M. M. El-Batran
Department of Agricultural Economics Faculty of Agriculture - Cairo University

ABSTRACT

Investment is considered one of the most tools for implementation the agricultural development in Egypt, because its plays an important role in the change of structure economy. In the last years the agricultural investment has declined, furthermore some problems challenge agricultural investment itself.

So the problem and objective of this study, focus on distribution of the investment on sectors of the economy, i.e., agriculture, industry, petroleum, electricity, construction, and services, with respect to the public and private sectors. the study concentrated on the agricultural investment, and its contribution in the national investment, and the variables that affect the agricultural investment.

The study used the simple and multiple regression for achieving the these objectives, The data were collected from different sources, to cover the period subject to study (1985-2000),.

Results of the study showed that the services sector came in the first class by about 60.67% in its contribution with respect to the investment of public sector, also the electricity, industry, agriculture, petroleum, and construction sectors contributed by about 13.52%, 11.37%, 10.09%, 2.61%, 1.74% respectively.

On the other hand the services sector came in the first class by about 46.64% in its contribution with respect to the investment of private sector, also the industry, agriculture, petroleum, construction, and electricity sectors contributed by about 27.11%, 11.34%, 11.24%, 2.59%, 1.06% respectively.

In general the services sector came in the first class by about 53.21% in its contribution with respect to the national investment, also the industry, agriculture, petroleum, electricity, and construction sectors contributed by about 19.75%, 10.76%, 7.21%, 6.88%, 2.19% respectively.

The agricultural investment function displayed that agricultural income, interest rate, national investment, and the ratio of export to import on the agricultural level have significant effect on the change of the agricultural investment.

The study recommends increasing agricultural investment, for fulfillment requirements of agricultural development, by decreasing interest rate, as a tool of expanding monetary policy in the agricultural sector.